المورد

مجلة تراثية فصلية
تصدرها وزارة الثقافة والاعلام - دار الشؤون الثقافية العامة
الجمهورية العراقية
المجلد الخامس عشر - العدد الاول ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

١

WWW.ATTAWEEL.COM

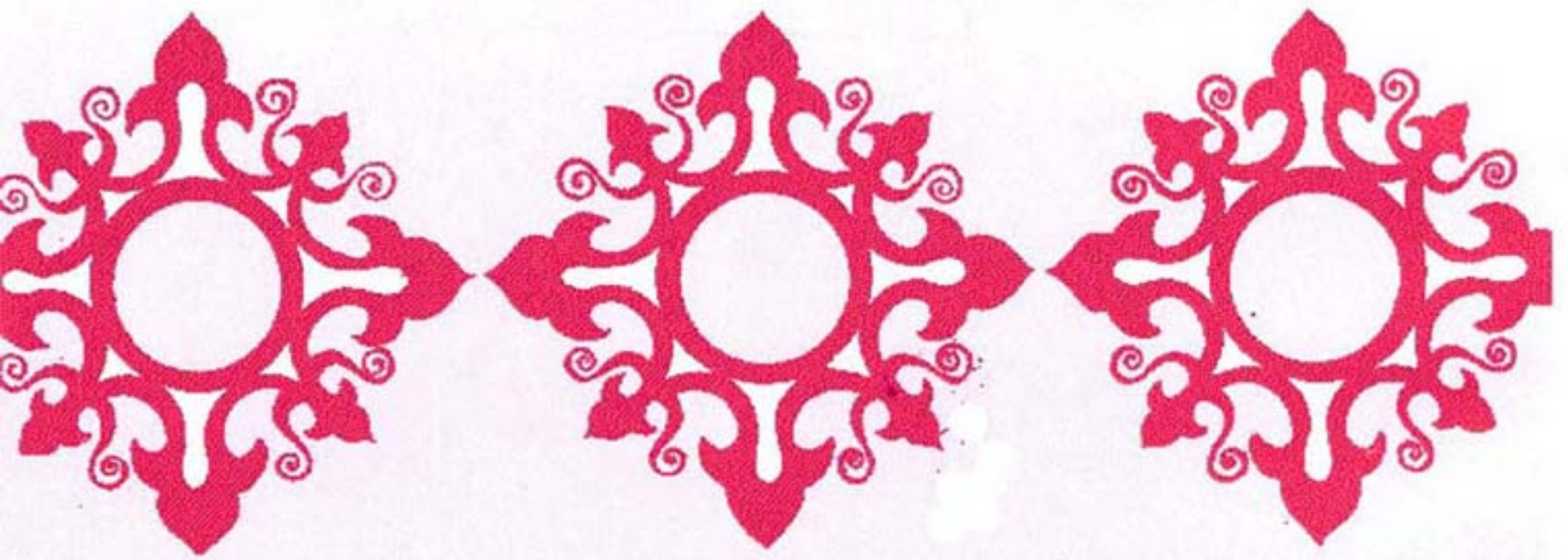

أسماء المدن ومحلاتها

نظرات في كتاب منثور الفوائد

بقلم الدكتور
حاتم صالح الضامن
كلية الآداب / جامعة بغداد

منثور الفوائد كتاب الفه ابو البركات الانباري المتوفى سنة ٥٧٧هـ . وقد نشرنا الكتاب اول مرة عام ١٩٨١ في مجلة المورد الغراء ، ثم اعادت نشره مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٩٨٣ .

ويقع الكتاب في مقدمة قصيرة ومئة واربع وتسعين مسالة تناول فيها المؤلف مسائل في النحو والصرف ، والحقها بمسائل تتعلق بعلم الكتابة .

والسمة التي تميز الكتاب هي الاختصار ، لان الكتاب كما يتضح من المقدمة كتب استجابة لبعض المتعلمين .

وقبل شهرين وقفت على بحث كتبه الدكتور ابراهيم السامرائي في مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية التي تصدرها جامعة الملك عبدالعزيز بجدة ، واسماه : (وقفات على النحو القديم في كتاب منثور الفوائد) .

وقد عنّت لي خلال قراءتي البحث في المجلة نظرات وتعليقات رأيت ان الفائدة في نشرها واذاعتها .

اما مقدمة البحث فما كنت اريد ان اقف عندها ، بيد أن فيها موضعاً يحسن التنبيه عليه ، وهو :

جاء في الكتاب : (وما من شك في ان عشاق التراث العربي وانصاره سيفرحون بهذا الكتاب ، اما اعداء هذا التراث والحاقدون فما اظنهم الا مغتمين وبائسين) .

فاخذ الاستاذ السامرائي يسال : (من هم اولئك الاعداء الحاقدون البائسون ؟ ربما ذهب في وهم كثير من القراء انهم طائفة من المستشرقين) واستطرد في الحديث عن جهود المستشرقين .

ثم قال : (واريد هنا ان انفلت من درسي لاقول قول الحق فاتلو قول الله ، تبارك وتعالى : « ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وانتم تعلمون ») .

قال هذا ولم يدر في خلدي ، يوم حققت هذا الكتاب ، المستشرقون وإنما اقصد اولئك الحاقدين منا لامن المستشرقين ، وإن كان الحاقدون فيهم كثيرين ، فثمة من يفزع إذا كلّفنا طلبتنا بتحقيق مخطوطة ما ، وثمة من يسقط التحقيق في الترقيات العلمية دونما حق ، وفات هؤلاء انهم على وهم وانهم يجب ان يراجعوا انفسهم فالجهد الذي يبذله المحقق يفوق الجهد الذي يبذله الكاتب في كتابة بحث ما .

WWW.ATTAWEIL.COM

فهانذا قد قلت الحق وليست من الكاذبين .

وقبل ذكر تعليقاتي اشير الى قسم من الاخطاء اللغوية والنحوية التي وردت في بحث الاستاذ السامرائي :

(١) ص ١٠٢ س٤ : ربما زادت عن هذا .
الصواب : على هذا .

(٢) ص١٠٢ س٨ : ولكنها فوائده « فكل فتاة بأبيها معجبة » .
وصواب الرجز : « كل فتاة بأبيها معجبه »
(ينظر : الامثال لابي عبيد ١٤٣ ، جمهرة الامثال ٢/١٤٢ ، فصل المقال ٢١٨ ...) .

(٣) ص ١٠٤ س٧ : (فقد ــ والله ــ إني لحقى به) .
وهذا التعبير محال في العربية ، فقد ادخل (قد) على (إني) ، و (قد) لا يليها إلا فعل .

(٤) ص١٠٤ س١٦ : (ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وانتم تعلمون) .
ضبط (تلبسوا) بضم التاء ، وكانوا من البس .
والصواب : تلبسوا : بفتح التاء .

(٥) ص١٠٥ س١٤ : (وإنما البائسون الذين لم يخدموا التراث فيسيئون (كذا) الى نشره) .
الصواب : فيسيئوا .

(٦) ص١١٢ س١٩ : ولو قد ترجم .
الصواب : ولو ترجم .

(٧) ص١١٨ س٢٧ : وفي هذه الصنعة الملفقة اوهام عدة .
والافصح : عدة اوهام .

وبعد هذا أعود لاذكر تعليقاتي مسوقة على ارقام الصفحات :

(١) ص ١٠٥ : وفي هذه الصفحة (اي ص ٢٢ من كتاب منثور الفوائد) حاشية للمحقق برقم ٥ جاء فيها : اسرار العربية ٣ ؛ شذور الذهب ١١ ثم قال : وهي الفصحى ولغة اهل الحجاز .

وكان هذا تعليقي على قول ابي البركات : الكلم اسم جنس ؛ واحدته كلمة .

فعقب استاذنا السامرائي بقوله : اقول : واستعمال (الفصحى) غير سديد ؛ وذلك ان (فعلى هنا مؤنث (افعل) فكان الفصحى تفيد التفضيل ، وليس هذا هو المراد ، فالاولى أن يقال . (الفصيحة) .

والجواب عن كلامه : ان المراد هنا التفضيل فعلا ، فكلمة ، بكسر فسكون ، وهي لغة تميم فصيحة ايضا ، وليس هناك من يرى غير ذلك ، ولكن (الكلمة) ، بالفتح فالكسر اشهر واسير على لسان العرب فهي الفصحى .

وقد يكون لاعتراض الاستاذ السامرائي وجه لو كانت الموازنة بين العامية والفصحى فليس هناك مجال للتفضيل . اما بين لهجة قريش ولهجة تميم فمجال التفضيل واسع يسمح باستعمال صيغة فعلى وافعل فيه .

ثم مد الاستاذ السامرائي الكلام فنفى أن يكون التنزيل جاء بلغة اهل الحجاز فقال : (فتاريخ القرآن لا يصدق هذه المقولة ، فاللغات التي وردت في القرآن تكاد تكون جملة لغات العرب ، وقد الف القدامى في لغات القرآن) .

اقول : إن مسالة ان التنزيل نزل بلغة قريش امر واضح ؛ لانه نزل على النبي الكريم (ص) وهو من قريش ، واوائل الناس الذين ظهرت فيهم الدعوة هم قريش ، وحين وحد النص القرآني في عهد عثمان (رض) كتبت المصاحف بلغة قريش ، وكان عثمان يقول للرهط القرشيين : (إذا اختلفتم انتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش ، فإنما نزل بلسانهم) (تفسير القرطبي ١/٥٢) .

وقال ابو عمرو الداني في كتابه المقنع ص ٤ : (وقال عثمان للنفر القرشيين : إن اختلفتم انتم وزيد بن ثابت فاكتبوه على لسان قريش ، فإنما نزل بلسان قريش) .

وجاء في كتاب المصاحف للسجستاني ص١٩ : (قال ــ أي عثمان ــ للرهط القرشيين الثلاثة : ما اختلفتم انتم وزيد بن ثابت فاكتبوه بلسان قريش ، فإنما نزل بلسانهم) .

فالقول إن القرآن نزل بلسان قريش صحيح ، لأن لهجة قريش كانت قد طغت على سائر اللهجات العربية ، وكان منها اللغة الموحدة ، او اللغة النموذجية التي قيل فيها الشعر قبل الاسلام ، ونزل بها القرآن الكريم ، وذلك امر معروف لا يحتاج الى إقامة الدليل عليه . واكبر الظن ان هذا

هو المقصود بقوله تعالى : « إنا انزلناه قرآنا عربيا » لان لهجة قريش كانت تمثل اللغة العربية الموحدة . وكان ينبغي لاستاذنا السامرائي أن يفطن لهذا ويلمم اطراف ما انساح إليه قلمه السائب .

أما ان القدامى الفوا في (لغات القرآن) فدليل على الدكتور السامرائي لا له ؛ فلو لم يكن القرآن نزل بلغة قريش لما اضطر العلماء باللغات الى تسقط اللهجات العربية الأخرى فيه والتاليف في (لغات القرآن) .

(٢) ص١٠٦ : عرض لمسالة الحد فقال : (والحد من المصطلح النحوي القديم ، يقابله التعريف في عصرنا . والحد مما استعير من مصطلح المناطقة ، وذهبوا فيه الى كونه جامعا مانعا ،

اقول : مهما يبالغ في كون الحدود النحوية جامعة مانعة فليس لها وجود البتة في المصطلح النحوي القديم .

قال الزجاجي في كتابه : الايضاح في علل النحو ص٤٩ : واما سيبويه فلم يحد الاسم حدا يفصله من غيره ، ولكن مثله فقال : والاسم رجل وفرس .

وقال الاخفش ، الاسم ما جاز فيه ، نفعني وضرني ، يعني ما جاز أن يخبر عنه . وإنما اراد التقريب على المبتدىء .

وقال ابن السراج ، الاسم ما دل على معنى ، وذلك المعنى يكون شخصا وغير شخص .

وقال ابن كيسان : الأسماء ما أبانت عن الاشخاص وتضمنت معانيها نحو رجل وفرس .

وقال المبرد : الاسم ما كان واقعا على معنى نحو رجل وفرس وزيد وعمرو وما اشبه ذلك . وليس غرض أبي العباس ها هنا تحديد الاسم على الحقيقة ، وإنما قصد التقريب على المبتدىء .

فالنحو القديم الذي يمثله النحاة القدماء الذين مر ذكرهم هنا لم يحدوا الاسم بالحد المنطقي او بالتعريف في عصرنا . فعن أي مصطلح نحوي قديم يتحدث الاستاذ ؟

ومثله حد الفعل . فحده عند سيبويه : انه امثلة اخذت من لفظ احداث الاسماء ، وبنيت لما مضى ولما يكون ولما هو كائن لم ينقطع .

وحده بعض النحويين بانه ما كان صفة غير موصوف ، نحو قولك : هذا رجل يقوم .

وحده الكسائي بانه ما دل على زمان كخرج ويخرج .

ومثل حد الاسم والفعل حد الحرف .

فهذه وامثالها هي الحدود النحوية في النحو القديم وفي كلام النحاة القدماء ، فأين ما ادعاه الاستاذ السامرائي ؟

(٣) ص١٠٦ : ذهب الانباري في المسالة الثانية من كتابه منثور الفوائد الى أن الكلام ماخوذ من الكلم ، وهو الجرح .

فعقب عليه الدكتور في مقالته او درسه على حد تعبيره بقوله : اقول : وليس من دليل أن يكون الكلام من الكلم بمعنى الجرح ... ولو انا عمدنا أن نضع كل كلمتين في حيز واحد ، وذهبنا الى أن احداهما من الأخرى لكان من ذلك اغاليط واضاحيك فهل يكون العَجَب والعُجْب شيئا واحداً وان الاولى من الثانية ؟ هذا باب لا يصح لنا أن نقول به ، وإن كان يصدق على جمهرة من الفاظ العربية . انتهى كلامه .

واقول . إن النظرية القائلة باشتراك اللفظين في معنى عام إذا كانت اصولهما واحدة ، وترتيب الاصول في اللفظين واحدا ، نظرية لا تزال قائمة ولم تنقضها نظرية اخرى ، إلا أن استخلاص المعنى العام المشترك من كل كلمتين على حدة قد يكون غاية في الصعوبة بل يكون متعذرا في كثير من الاحيان وذلك ان احدى الكلمتين ابتعدت عن الاخرى باتخاذ كل منهما مسيرة خاصة في الاستعمال ، على أن كثيرا من الألفاظ لا تزال تحتفظ بالمعنى العام كالعِلم والعَلَم والعَقل والعَقْل والقَصْر والقِصَر وغيرها كثير يعسر على العد .

وليس القول إن هذا اللفظ من ذاك لاشتراكهما في الاصول ، وترتيبها من الأغاليط والاضاحيك ، فهو إنما يصدر عن نظرية لغوية لا تزال راسخة ، ولم تبطلها نظرية اخرى . ويؤيد ذلك ان الدكتور السامرائي اعترف بان ذلك يصدق على جمهرة من الفاظ العربية ، اي على عدد كبير جدا من الفاظ العربية ، لأن جمهور كل شيء معظمه ، وإن كان الدكتور في اكبر الظن لا يريد هذا ، ولكن الواقع شيء وما يريده شيء آخر .

واخيرا هل تأكد الدكتور ان العَجَب والعُجْب لاعلاقة لأحدهما بالآخر ؟ مع ان من معاني (العُجْب) بسكون الجيم : الذي يعجبه القعود مع النساء فليتنا نأمل .

(٤) ص١٠٨ : قال الاستاذ السامرائي في قول الأنباري :

(أفعال العبارة هي التي تدل على الزمان المجرد عن الحدث) .

اقول : لا أدري ما المراد بـ (افعال العبارة) . وكيف يكون الزمان مجرداً عن الحدث ؟ لقد مرّ بها المحقق ولم تستوقف نظره ، ولم يعلق على قول الأنباري بشيء .

واقول : إني لاعجب ان الاستاذ السامرائي لا يعرف ما المراد بأفعال العبارة وقد درّس مادة النحو اكثر من ربع قرن .إنها (كان وأخواتها) . قال ابو البركات الانباري في كتابه : أسرار العربيه . في باب كان واخواتها ١٣٢ : (وهذه الافعال غير حقيقية ، ولهذا تسمى أفعال العبارة) .

وقال ابن يعيش في شرح المفصل ٨٩/٧ في حديثه عن الافعال الناقصة : (وتسمى افعالا ناقصة وافعال عبارة . فاما كونها افعالا فلتصرفها بالماضي والمضارع والامر والنهي والفاعل نحو قولك : كان ، يكون ، كن ، لا تكن ، وهو كائن . واما كونها ناقصة فإن الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان نحو قولك : ضرب ، فانه يدل على ما مضى من الزمان ، وعلى معنى الضرب . و (كان) : إنما تدل على ما مضى من الزمان فقط ، و (يكون) تدل على ما أنت فيه او على ما يأتي من الزمان . فهي تدل على زمان فقط ، فلما نقصت دلالتها كانت ناقصة ، وقيل : (أفعال عبارة) اي هي افعال لفظية لا حقيقية ، لأن الفعل في الحقيقة ما دل على حدث ، والحدث الفعل الحقيقي ، فكانه سمي باسم مدلوله ، فلما كانت هذه الأشياء لا تدل على حدث لم تكن افعالا إلا من جهة اللفظ والتصرف فلذلك قيل : (أفعال عبارة) ، إلا انها لما دخلت على المبتدا والخبر وافادت الزمان في الخبر صار الخبر كالعوض من الحدث فلذلك لا تتم الفائدة بمرفوعها حتى تأتي بالمنصوب) .

(٥) ص١٠٨ : قال الاستاذ السامرائي في معرض الرد على ان (ليس) فعل : (ولنرجع الى قولهم إن (ليس) فعل ، وربما استدلوا على ذلك من دخولها على الضمير (التاء) و (نا) كما تقول : لستُ ، ولستَ ، ولسنا . والجواب عن هذا ان دخولها على هذه المواد لا يقطع بفعليتها ، والذي نعرف ان (الياء) للمتكلم تدخل على الحرف ، فيقال : (مني) و (عني) و (بي) و (ليتني) ، ولم تكن هذه الياء لتخولنا ان نقول : إن هذه المواد اسماء او افعال) .

واقول : لقد خلط الاستاذ الفاضل بين الفاعل وضمير المفعول والمضاف إليه ؛ ولم يستطع نقض كلام الأنباري ؛ لأن ضمير الفاعل التاء و (نا) لا يتصل إلا بالفعل ؛ وكان اتصاله بليس جعل (ليس) تستعمل استعمال الفعل ؛ فما دخل (الياء) هنا في دخول الحرف عليها وعدمه ؟؟ .

ثم إن مقالة الخليل في (ليس) تقوي ما ذهب إليه الانباري وغيره من النحويين من ان (ليس) فعل ؛ والاستاذ السامرائي نفسه اثبت لها الحدث الفعلي وهو الوجود .

(٦) ص١٠٩ : قال الاستاذ السامرائي : (تقول : ما عملت ، وما اعمل الآن ، وما اعمل ابداً) .

واقول : (ما) إذا دخلت على المضارع فلا تدل عليه إلا وهو للحال . ويود الدارسون لو وقفهم الدكتور السامرائي على نص عربي جمع فيه بين (ما) و (ابداً) .

كان سيبويه يقول (الكتاب ٤٦٠/١) : إذا قال : هو يفعل ، اي هو في حال فعل ، فإن نفيه: (ما يفعل) ، وإذا قال : هو يفعل ، ولم يكن الفعل واقعاً ، فنفيه : (لا يفعل) . انتهى . فمن اين جاء ببدعة (ما يفعل ابداً) ؟؟

(٧) ص١٠٩ : قال الاستاذ السامرائي في معرض الرد على الأنباري في ايراده قولهم : (اما انت منطلقاً انطلقت معك) :

وهذا من امثلة النحويين ولا ندري اصنعوه ام كان قول قائل قديم ؟

وراح يشكك في وجوده مستنداً الى ما وقف عليه في الاشتقاق لابن دريد من روايته :

أبا خراشة أما كنت ذا نفر
فإن قومي لم تاكلهم الضبع

وقال : وهذه الرواية التي وردت فيها (كنت) تبطل ما ذهب اليه النحويون في تقديرهم وصنيعهم . ولا ادري كيف تعرض (ما) من (كان) ؟ إن في هذا التعويض المزعوم إهمالا لفعلية (كان) وموضعها في البيت .

اقول : اظنه لا يدري ان البيت من شواهد سيبويه ، جاء في الكتاب ١٤٧/١-١٤٨ : (ومن

ذلك قول العرب : اما انت منطلقاً انطلقت معك . واما زيد ذاهبا ذهبت معه ؛ وقال الشاعر :

ابا خراشة اما انت ذا نفر
فإن قومي لم تأكلهم الضبع

فإنما هي (ان) ضمنت إليها (ما) وهي (ما) التوكيد ولزمت كراهية ان ينجحفوا بها لتكون عوضاً من ذهاب الفعل) .

فلم يكن القصد ان يعوض من (كان) ، فعبارة سيبويه واضحة .

فقول الاستاذ : « إن في هذا التعويض المزعوم إهمالا لفعلية كان » مغالطة .

(٨) ص١١٠ : قال الاستاذ في معرض تعليقه على البيت :

شباب كأن لم يكن
وشيب كأن لم يزل

لم اقف على البيت في الشواهد اللغوية النحوية إلا في هذا الكتيّب ؛ ومن يدري ، لعله مصنوع .

واقول : البيت لعلي بن جبلة المعروف بالعكوك ، وهو في شعره : ١٦٦ (جمع د . احمد نصيف الجنابي) . ونسبه ابن فورجة في كتابه : الفتح على ابي الفتح ٧٩ (تحقيق المرحوم عبدالكريم الدجيلي) الى عبدالصمد بن المعذل ، وأخل به شعره الذي جمعه د . زهير غازي زاهد . والبيت للعكوك في الشعر والشعراء ٨٦٧ والوساطة ٢٤٤ .

(٩) ص١١٠ : قال الاستاذ في رده على الانباري في عدّمتني وعلمتني : ألا ترى اننا نقول : (وجدتني ولقيتني وأراني) .

واقول : لقد خلط الاستاذ هنا ما يجوز وما لا يجوز ، ولم يميز الجائز من غيره ، خلط (لقيتني) بـ (وجدتني وأراني) وهي ليست من قبيلهما : لأن (وجدتني وأراني) من أفعال القلوب ، اما (لقيتني) فهو من قبيل : ضربني وعدمتني ، وهو ما لم يستعمل كما اعترف الاستاذ به .

(١٠) ص١١١ : قال الاستاذ في رده على الانباري في ذهابه الى ان الترجي من المعاني التي تؤدّى بالحرف : (اقول : كيف يكون الترجي والتمني وسائر هذه المواد الدالة على انواع الطلب من المعاني التي حقها ان تؤدى بالحرف . وحيث إنها احداث ، لانها مصادر ، فحقها ان تؤدى بالأفعال . وليس الحروف) .

واقول : لقد وهم الاستاذ كل الوهم . وفاته ما صار معروفاً عند الشداة من الدارسين. فالترجي والتمني والاستفهام والنفي والتوكيد كلها من المعاني التي إنما تؤدى بالحرف ؛ ولم يمنع ان يقال : إن الاستفهام معنى من معاني الحروف ان يكون الاستفهام مصدراً ، ويكون فعله : استفهم يستفهم . كما كان الترجي والتمني مصدرين وفعلاهما: ترجّى يترجّى وتمنّى يتمنى .

يقول القائل : استفهمت عن كذا وكذا . فلا يقال : إن هذا الكلام استفهام لأنه خبر ، ولا يكون استفهاماً إلا إذا قيل : هل كان كذا وكذا ؟ ولن توضع علامة الاستفهام بعد قولهم : استفهمت عن كذا وكذا .

كذلك إذا قيل : ترجيت عودة فلان من سفره ؛ فهي جملة خبرية . اما قولهم : لعل فلاناً يعود من سفره ؛ فهو إنشاء وهو طلبي .

وهكذا تمنيت كذا وكذا ، وليت لي كذا وكذا . ونفيت ان يكون ذلك كذلك ؛ ولا يكون ذلك كذلك ....

(١١) ص١١٢ : اراد الاستاذ ان يضبط مصغر باذنجانة فقال : (أقول : والضبط هو : باذَيْنجانة ، على التصغير ، وبذَيْنجانة ، على التصغير ايضاً) .

واقول : لقد اوقع الاستاذ السامرائي نفسه في ورطة لا احسبه ناجياً منها . لأن التصغير يقوم على اساس ضم أول المصغر وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة بعده ؛ فإذا كان رباعياً فصاعداً كسر ما بعد الياء .

وانظر ايها القارىء الكريم الى صيغة التصغير التي طلع بها علينا الاستاذ السامرائي : فقد ضبط الأولى هكذا : باذَيْنجانة ، بضم ياء التصغير والذال قبلها ، وهو محال في العربية ، وفتح أول الكلمة ، واولها إنما يكون مضموما .

وضبط الثانية هكذا : بذَيْنجانة ، فضم الأول وفتح الثاني ، ولكنه جاء للتصغير بياء مشددة مكسورة ، وهو خلف محال ايضاً .

إذا تحرى الصواب فالصواب كما تقتضيه القاعدة هو : بُوَيْذِنجانة في الأول ، وبذَيْنجانة في الثاني .

(١٢) ص١١٢ : قال الاستاذ السامرائي معرض بي : (كان التحقيق لدى أصحابنا إضافة الحواشي والإغراق فيها ، تثقل المتن . فالترجمة للمشاهير كالخليل بن أحمد وأبي عمرو بن العلاء وسيبويه والشيباني والمبرد والفراء وثعلب والزجاج وغيرهم من اللغويين النحاة . وعبدالله بن الزبير بن العوام وابي الاسود الدؤلي وغيرهم مما يدخل في هذا من واجب المحقق .

ولو قد ترجم المحقق الفاضل للمحدثين من اهل عصرنا ، لكان في ذلك فائدة ، ذلك ان هذه الأعلام المترجمة لاشهر من ابراهيم السامرائي وحاتم الضامن وغيرهما .

هذا لان المحقق لم يعف نفسه من الزيادات في التحقيق ، كترجمة الأعلام المشهورة ، وهي معروفة لصغار الدارسين ، في حين كان عليه ان يطيل النظر في تحقيق النص وضبطه وتصحيحه ، انتهى كلامه .

اقول : إن التعليقات على النص من مستلزمات التحقيق وهي تكشف عن شخصية المحقق ومدى التزامه بالمنهج العلمي السليم والتأدب مع زملائه العلماء والدارسين ، وهي بعد كل هذا تقدم انطباعا عن مكانته العلمية .

اما الترجمة للأعلام فلكل منهجه ، فالمشهور عند فلان ربما كان مغموراً عند غيره . ولكن لا ادري ما علاقة الترجمة للمحدثين من اهل عصرنا بالترجمة للأعلام المذكورين في كتاب منشور الفوائد !!! ولكنه حب الاستطراد ، قاتل الله الاستطراد ، فإنه يصل بصاحبه الى ما لا يريد .

ومنهج المدرسة العراقية في التحقيق عدم اثقال الحواشي ، وهذا ما سرنا عليه في تحقيقاتنا الكثيرة والزمنا به طلبتنا في الدراسات العليا ، فليس التحقيق عندنا اضافة الحواشي والاغراق فيها لتثقل المتن ، وهذا الزعم مجانب للحق وللواقع .

واشار الى اطالة النظر في تحقيق النص وضبطه وتصحيحه وكان عليه ان يلزم نفسه اولا بذلك ويلتفت الى كتبه التي نشرها ففيها مئات التصحيفات والتحريفات والأخطاء :

ـ جاء في كتاب المتشابه للثعالبي المتوفى سنة ٤٢٩هـ :

قال ابو العساكر : .... ، فترجم الاستاذ السامرائي لأبي العساكر : (هو الأمير عز الدين ، عماد الدولة ، شرف الملوك ابو العساكر سلطان بن مقلد بن منقذ الكناني . انظر ترجمته في تهذيب تاريخ ابن عساكر ١٨٧/٦ ، الخريدة للعماد الأصفهاني (القسم العراقي) ١٥٧/٢) . انتهى

وهذا الامير توفي سنة ٥٤٣هـ اي بعد الثعالبي بمئة واربعة عشر عاماً فكيف ينقل متقدم عن متأخر ؟ وهو محرّف في ظني وصوابه : ابو العشائر .

ـ وجاء في حاشية ابن بري على المعرب الذي نشره الاستاذ السامرائي اخيراً :

وتوفي (اي ابن بري) سنة تسع وتسعين واربع مئة !!!

والصواب سنة ٥٨٢هـ . اما سنة ٤٩٩هـ فهي سنة ولادته .

ـ وجاء في ص ١٩ من هذا الكتاب :

(اخبرني غير واحد عن الحسن بن احمد عن دعلج عن علي بن عبدالعزيز ...)

فعلق الاستاذ السامرائي في الحاشية على دعلج بقوله :

(لم اهتد الى معرفته . وقد اغفله احمد محمد شاكر في نشرته) . ومن اللافت للنظر ان الاستاذ السامرائي اغفله في فهرس الأعلام ايضاً .

ودعلج بن احمد السجزي الفقيه ، محدث بغداد ، توفي سنة ٣٥١هـ . وقد ترجم له الخطيب في تاريخ بغداد ٣٨٧/٨ـ٣٩٢ ؛ والذهبي في كتابيه تذكرة الحفاظ ٨٨١ـ٨٨٢ والعبر في خبر من غبر ٢٩١/٢ ؛ والسيوطي في طبقات المحدثين ٣٦٠ ؛ وابن العماد في شذرات الذهب ٨/٣ ؛ والزركلي في الأعلام ١٨/٢ ....

هذا غيض من فيض مما جاء في كتابيه اضعه امام انظار القراء الكرام ولنا عودة إليهما إن شاء الله تعالى .

(١٣) ص١١٤ : قال الاستاذ السامرائي في مناقشة الأنباري في (اخت وبنت) : (قول الانباري: إنالتاء في (اختوبنت) لاتدل وحدها على التانيث وإنما الصيغة بأسرها دالة عليه، غير سديد ، وهو مئات من انه وجد ما قبل التاء فيهما ساكنا ، وعندي ان كون الكلمتين ثنائيتين جر الى هذا السكون) انتهى .

أقول : جاء في لسان العرب في حديثه عن (اخت) : (ليست التاء فيها بعلامة تانيث كما ظن من لا خبرة له بهذا الشأن ، وذلك لسكون ما قبلها . هذا مذهب سيبويه) .

وقال سيبويه في باب مالا ينصرف ٢/١٣ : (وإن سميت رجلا ببنت أو اخت صرفته لأنك بنيت الاسم على هذه التاء وألحقتها ببنات الثلاثة ، ولو كانت كالهاء لما أسكنوا الحرف الذي قبلها) .

ولا اريد أن ادفع عن الانباري او اصحح قوله ولكني اريد ان اقول : إن الانباري ليس بصاحب هذا الراي ، وإنما كان يردد آراء من سبقه من النحاة ، ولعل الاستاذ السامرائي لم يرد أن يورط نفسه فيناقش أصحاب الراي الذي تبناه الأنباري .

وبصدد راي الاستاذ : ان الثنائية هي التي جرت الى هذا السكون ، اقول : لو كانت الثنائية هي التي جرت الى هذا السكون لقيل في (ثبَة) و (عِزَة) و (سَنَة) وامثالها : ثبْت وعِزْت وسَنْة ، فما راي الاستاذ في رايه الآن ؟

(١٤) ص١١٦ : قال الأنباري في المسالة الثمانين : (همزة الوصل اصلها الكسرة عند البصريين وإنما ضمت في بعض المواضع نحو : ادخل ، لانه ليس في كلامهم ضمة بعد كسرة إلا ان تكون إعرابا) .

وعقب الدكتور السامرائي على هذا بقوله : (اقول : كان الصواب استبعاد كلمة (همزة) والاقتصار على (الوصل) لأن الهمزة تشير بصوت خاص من اصوات العربية نظير العين والحاء والخاء ، وليس في هذا الذي اسموه همزة وصل شيء من هذا الصوت إلا ضوَيْت ضعيف مهتوت ، لايكاد يتبينه السامع لو أجاد المتكلم بالوصل ، هذا إذا بدىء بالفعل مثلا كأمر الثلاثي فقيل : اضرب واقرا وادخل ، فكان السامع يضرب سمعه الضاد من (اضرب) ، والقاف من (اقرا) ، والدال من (ادخل) ، وكذا في ماضي الخماسي والسداسي وامرهما ومصدرهما ، وكذلك في جملة الأسماء وهي : ابن وابنة ، واثنان واثنتان ، وامرؤ ، وامراة ، واسم ، واست ، وابنم ، ولام التعريف في درج الكلام ، كقولك : كتاب الولد ...) .

اقول : الحق ان همزة الوصل التي يجاء بها لأداء وظيفة التوصل الى النطق بالساكن هي همزة فعلا ، ولو لم تكن همزة فماذا تكون ؟ أنكون الفا ، والالف لا تقع اولا البتة .

أما وصف همزة الوصل المنطوق بها ابتداء بأنها (ضوَيْت ضعيف مهتوت) فتفسير لدني لا يتأتى إلا لخاصة الخاصة من المكشوف لهم الغطاء ، او للأولياء واصحاب الكرامات .

وقد وهم الاستاذ السامرائي في عد همزة (ال) في التعريف من همزات الوصل التي يؤتى بها للتوصل الى النطق بالساكن ابتداء ، لانه رآها تسقط في الوصل فظن انها من تلك الهمزات ، وفاته أن همزة (ال) قطع ، وإنما وصلت لكثرة الاستعمال حيث يتخفف من الهمزة .

وإني لأسأل الاستاذ السامرائي : كيف يخرج الهمزة في قوله تعالى : « اقرأ باسم ربك الذي خلق » ايخرجها ضوَيْتا ضعيف مهتوتا ؟ وهل صحيح أن السامع يضرب سمعه الضاد ولم يكد يسمع الهمزة ، كما هو في عامية المغرب ، أية قراءة هذه التي تخيلها الاستاذ السامرائي ؟ ثم كيف كان جرير يقول :

انظر خليلي بأعلى ثرمداء ضَحى
والعيسُ جائلةٌ أعراضُها خُنُفُ

وكيف كانت عثامة زوجة ابي الدرداء تقرأ قولها :

ابكي الصلاه لوقتها
إن كنت يوماً باكيه

أفكانا يخرجان الهمزة ضوَيْتا ضعيفا مهتوتا ؟

كان الخليل يعرف الهمزة ، ولا يفرق بين همزة قطع وهمزة وصل ، قال في مقدمة العين الذي اشترك السامرائي بتحقيقه : (واما الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق مهتوتة مضغوطة ، فإذا رفه عنها لانت فصارت الياء والواو والالف ، ولا يعني بهذا همزة الوصل وحدها ، فلماذا التمحل والخوض فيما لم يُتَثَبَّت منه ؟!

ثم قال : (أقول : ومن اجل هذا قالوا في عدم رسم الالف لـ (ابن) الواقعة بين علمين ، وعدم الرسم يأتي من عدم فائدتها وانها قد فقدت الغرض منها . الا ترى ان الخليل بن احمد قال في الف (ابن) : إنها اجتلبت للوصول الى الساكن ،

وهو الباء . أقول أيضاً : وهذه العلة قد تفرض علينا أن نلغي رسم الف (ابن) إذا سبقها فعل او جاء بعدها لفظ غير علم) . انتهى كلامه .

اقول : الحق ان الاستاذ السامرائي باقتراحه هذا لم يستوعب المسالة ، ولم يقف على تفسيرات القدماء ، وما اقترحه فمن (عندياته) انى ما زال ينثرها بسخاء .

إذا كان الاستاذ قد اكتشف الآن ان همزة (ابن) لم يعد لها فائدة لأنها إنما جيء بها للتوصل الى النطق بالساكن ابتداء ، فإذا سبقها فعل او لفظ متحرك فما الحاجة الى إثباتها في مثل قولنا: قال ابن مالك ، وجاء محمد ابن القاضي كان يقال : قال بن مالك وجاء محمد بن القاضي .

إن لهذا الاقتراح تتمة كان ينبغي للدكتور ان يلحقها باستدراكه ، فيطبق ما قاله هنا على كل همزة وصل ، لأن همزات الوصل كلها إنما استخدمت لوظيفة معينة ، وهي التوصل الى النطق بالساكن ابتداء . فإذا سبقت همزات الوصل بفعل او بلفظ متحرك لم يعد لها فائدة فينبغي على ما يراه الدكتور إلغاء الألفات فيها . فيقال : قال صحبني ، وقال نطلق . وقدم لرجل. ومثله : رايت مرا ومراة . ورايت ثنين وثنتين . وبنا وبنما . اي : اصحبني . وانطلق : والرجل . وامرا وامراة ، واثنين واثنتين . وابنا وابنما . الى غير ذلك مما لم يدر في ذهنه انه سيشوه النطق والرسم ، ويخلط ذوات همزة الوصل بغيرها .

(١٥) ص١١٧ : قال الانباري في المسالة الحادية والثمانين في قولهم : (يا زيد بن عمرو) :

إنما جعلا بمنزلة اسم واحد لكثرة الاستعمال ، وتختص بالعلم إذا وصف بابن، ولا يجوز في غير ذلك .

وجاء الاستاذ السامرائي فقال : (اقول : قوله : ولا يجوز في غير ذلك ، غير صحيح ، الا ترى انه قال في المسالة السادسة والسبعين التي عرضنا لها في هذا الاستدراك ، وكانت في قول القائل : لا رجل ظريف عندك ، وقد قلنا إنه قال : جاز بناء الصفة مع الموصوف) .

أقول : مرة اخرى كان الاستاذ يعرض لمسالة من مسائل الانباري ويناقشه في مسالة اخرى . الانباري لم يمنع بناء الصفة مع الموصوف ، ولم يعرض لهذا في هذه المسالة ، ولكنه كان في هذه المسالة بصدد الكلام في وصف المنادى بكلمة (ابن) فابن لا يبنى مع الموصوف اي المنادى إلا إذا كان المنادى علما ، وكان الابن مضافاً الى علم ، نحو : يا زيد بن عمرو . ولا يجوز البناء ولا حذف الهمزة في مثل قولهم : يا رجل ابن عمرو ، ويا زيد الفاضل ابن عمرو ، او في مثل قولهم : يا زيد ابن اخينا .

فهل لدى الاستاذ اعتراض على هذا ؟!

(١٦) ص١١٩ : قال الانباري : (رجل وعبد وملك : لا يجمع جمع السلامة ، وإن كان ممن يعقل لانه جنس فلا يجمع جمع الاعلام) .

فعقب عليه الاستاذ السامرائي بقوله : (اقول : قد يقبل كون رجل جنساً ، ولكنه لا يقبل ان يكون (عبد) جنساً . وكيف يكون (ملك) بكسر اللام ، كما اثبت جنساً ؟ أكبر الظن ان الصواب في الأصل (ملك) بفتح اللام ، وهو غير (المِلك) ، وقبول (الملك) بفتح اللام جنساً ممكن .

ثم إن قول المؤلف إن (الجنس) لا يجمع جمع الأعلام لا يمكن ان نسلم به علة مانعة ، وذلك لأن العربية في الجموع درجت على مسموع وغير مسموع ، الا ترى أن (امرؤ) وهو مذكر عاقل خال من التاء والتركيب ، فلم يسمع له (جمع) . ومثل هذا كثير) .

أقول : لم يستوعب الاستاذ مقالة الانباري ولا عرف منطلقه . فالانباري كان يرى ان ما يجمع جمع الاعلام من العقلاء ما كان مفردا ، او بتعبير المناطقة ما كان جزئيا لا كليا . اما (رجل وعبد وملك) وهم من العقلاء فلم يجمع احدهم جمع الاعلام ، لانه كلي يصدق على ما لا نهاية له من الجزئيات ، فرجل يطلق على هذا الرجل وذاك ، وعلى كل رجل موجود ، وكل رجل متصور في الذهن . و (عبد) يطلق على هذا وذاك وذلك ، وعلى كل عبد موجود ، وكل عبد متصور في الذهن و (ملك) بكسر اللام ، يطلق على هذا الملك وذاك وذلك ، وكل ملك على وجه الارض ، وكل ملك لم يوجد له صورة في الذهن . وهذا هو الفرق بين (رجل) مثلا و (زيد) ، فزيد لا يطلق إلا على شخص عاقل بعينه ، ولا يصدق على شخص آخر ، وهو ايضا الفرق بين (عبد) و (عمرو) ، وبين (ملك) و (بكر) . وهذا هو معنى قول الانباري : رجل وعبد وملك لا يجمع لانه جنس ،

او بعبارة نحوية : رجل وعبد وملك لا يجمع جمع الأعلام لانه نكرة ، فرجل يطلق على كل رجل ، وعبد يطلق على كل عبد ، وملك يطلق على كل ملك ، ولا يجمع جمع السلامة إلا العلم . وكان الأنباري يقصد بالجنس هنا الكلي ، لا الجنس الذي يصدق على عدة انواع ، كل نوع منها كلي كالحيوان مثلا فإنه يصدق على أنواع لا تحصى كالإنسان والحصان والحمار وغير ذلك .

ومرة أخرى اسال الاستاذ الجليل : اي فرق بين (رجل) و (امرؤ) من حيث كون كل منهما (جنسا) ؟ الا يرى انه لا يزال يدور في حلقة مفرغة وأنّ قول الانباري : (إنّ الجنس لا يجمع جمع الأعلام) لا يزال علة مانعة !!

(١٧) ص١٢٠ : جاء في المسألة السابعة والتسعين من منشور الفوائد : (ما جاءت حاجتك : ما مبتدأ ، وجاءت بمعنى صارت ....) .

فعقب الاستاذ السامرائي : (أقول : ذكر هذا سيبويه في الكتاب ولكني مع إكباري للعلم النحوي في (الكتاب) أحمل هذا القول على الشرّهات غير المقبولة) .

أقول : أنا الذي اشرت في الحاشية الى أن سيبويه ذكر هذا القول ، وقلت : وفيه رواية الرفع ايضا اي : ما جاءت حاجتك . وقال ابو عمر الزاهد في فائت الفصيح ٣٥ : (ما جاءت حاجتك) افصح ، ويجوز الرفع . وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢٦١ : وحكى سيبويه عن بعض العرب : (ما جاءت حاجتك) بالنصب والرفع ، بمعنى : ما صارت . وذكر السيوطي القول في همع الهوامع ٢/٧٠ .

ولم ار احداً من القدماء جعل هذا القول من الشرّهات غير المقبولة ، ولا يصح اطلاق مثل هذه الأحكام من غير تعليل !!!

(١٨) ص١٢٠ ايضا : قال الانباري في المسألة السابعة بعد المئة : (كان واخواتها افعال غير حقيقية ، وذهب الزجاج وأبو العباس المبرد الى انها حروف تتصرف تصرف الأفعال ، لانها لا تدل على الحدث ...) .

فعقب الاستاذ السامرائي عليه بقوله . (وهذا من عبث النحاة الأوائل ، فقول الأنباري : إنها افعال غير حقيقية ، لا معنى له ، وقول المبرد والزجاج : إنها حروف ولكنها تتصرف تصرف الأفعال ، غير مقبول . اقول : ارايت شيئا ابدع من هذا الضرب من الموزائيك) انتهى كلامه .

اقول : سبق ان بينا في الملاحظة الرابعة راي ابن يعيش في كون هذه الأفعال غير حقيقية ، وهو رد على كل من ينكر ذلك .

وهنا ايضا اطلق الاستاذ حكمه ، ولكن لِمَ ؟ وكيف ؟ لا نعرف . ولِمَ هذه السخرية والتهكم ؟ فقول سيبويه من الترهات وقول المبرد والزجاج والانباري من عبث النحاة الاوائل بل ضرب من الموزائيك . أهذه هي لغة العلماء ؟ فمنذ سنين والاستاذ السامرائي ينتقص من العلماء ، لم يسلم منه احد لا من القدماء ولا المحدثين ، وقد اصبح هذا ديدنه في كل ما يكتب ، فسامحه الله تعالى ، ورحم علماءنا فهم يستحقون كل تقدير واحترام .

(١٩) ص١٢١ : قال ابن الأنباري في المسألة الثامنة والتسعين (حروف التهجي مقصورة إذا تهجيت بها : الف با تا ثا ، تقصرها ، وفي زاي لغتان ، منهم من يقول : زاي ، بياء بعد الألف ، مثل واو ، واو بعد الف . ومنهم من يقول : زي . فإذا جعلت هذه الحروف اسماء زدت في كل واحد منها ما يتم به اسماً ، تقول في با : باء) .

فانكر الاستاذ السامرائي عليه ذلك قائلا : (الكلام في هذه المسألة على قصر الحروف ومدها ، فإذا كان هذا فما معنى (زي) ؟ اقول : إن (زي) مصحف (زاء) لأن المؤلف قال : في الزاي لغتان ، الأولى (زاي) بالياء ، والثانية (زاء) بالمد) .

واقول : إن الاستاذ السامرائي قد جانب الصواب بعد أن ظن انه أمسك بيده مفتاح النصر . فمراد الأنباري هنا ان في الزاي لغتين قبل مدها ، بدليل قوله : تقول في با : باء . اي : وفي تا : تاء ... وفي زاي او زي : زاء وهكذا .

ويخيل إلي ان الاستاذ لا يعرف ان في الزاي لغة هي (زي) . قال الزبيدي في تاج العروس في باب الزاي : (وفيها لغات : الزاء ، بالمد ، كالراء . والزاي ، بالتحتية بدل الهمزة ، كما هو المشهور الجاري على الالسنة . والزيّ ، بكسر اوله وتشديد التحتية . ويقال : زَيْ ، ككَيْ : حكاه ابن جني وغيره) .

ونسب الى الانباري انه قال : (في الزاي لغتان ، الأولى (زاي) بالياء ، والثانية (زاء)

بالمد) . والانباري براء من هذا . فالنص امامك ايها القارىء الكريم فتامل !!!

وثمة امر آخر وهو قول الاستاذ : (إن زي مصحف زاء) . فهذا وهم كما سلف ، ويبدو لي ان كلمة (محرف) افصح من (مصحف) لو صح كلامه . قال ابن حجر العسقلاني في شرح نخبة الفكر ٣٢ : (إن كانت المخالفة بتغيير حرف او حروف مع بقاء صورة الخط في السياق . فإن كان ذلك بالنسبة الى النقط فالمصحف ، وإن كان بالنسبة الى الشكل فالمحرّف) .

ولا اخفي على القارىء ان قسماً من المؤلفين لا يفرقون بين التصحيف والتحريف ، يجعلونهما مترادفين .

(٢٠) ص١٢١ ايضا : قال الاستاذ السامرائي في معرض كلامه على (لات) : (لم يهتد النحويون الى حقيقة (لات) ، والراي العلمي ، الذي نفيده من النحو المقارن ، هو ان (لا) نفي ، ولاته هي شيء من (ايت) كما في العبرانية والارامية . وهو يعني الوجود ، ويقابله (شيء) في العربية ، التي هي المقلوب (ايش) بمعنى الوجود ، وهو مثل (ايس) التي ورد ذكرها في ليس) .

اقول : هذا الكلام ليس للاستاذ وانما هو لبرجستراسر في كتابه التطور النحوي للغة العربية في باب النفي ١٦٨-١٧٣ من طبعة د . رمضان عبدالتواب . وناقش هذه المسألة د . مهدي المخزومي في كتابه مدرسة الكوفة ٢١٧-٢١٩ واشار الى راي برجستراسر . فاشبع البحث بما لا مزيد عليه .

والأمانة العلمية تقتضي نسبة الآراء الى اصحابها . فما راي استاذنا السامرائي ؟

(٢١) ص١٢٢ : قال الانباري : (مهما) اصله (مه) زيدت عليها (ما) . وقيل : اصلها (ماما) فأبدل من الالف الاولى هاء .

فانكر عليه الاستاذ السامرائي هذا القول ، فقال متهكما كعادته : (اقول : وهل من الضروري ان نجول في الاوهام لنقول شيئا في اصل (مهما ، رجماً بالغيب) انتهى قوله .

واقول : إن ما قاله الانباري لا يمثل رايه بل هو قول الخليل . قال سيبويه في الكتاب ٤٦٣/١ : (وسالت الخليل عن (مهما) فقال : هي (ما) ادخلت معها (ما) لغواً .... ولكنهم استقبحوا ان يكرروا لفظاً واحداً فيقولوا : (ماما) ، فابدلوا الهاء من الالف التي في الاولى . وقد يجوز أن يكون (مه) كإذ ، ضم إليها ما) .

وذهب الى هذا الراي ايضا ابو بكر ابن الانباري في كتابيه : الزاهر ٢٧٧/٢ وشرح القصائد السبع الطوال ٢٨٩ .

فإذا كان الخليل يجول في الأوهام . وكان كلامه رجماً بالغيب . فما هو راي الاستاذ السامرائي في (مهما) ؟!

(٢٢) ص١٢٣ : قال الانباري في المسألة الثمانين بعد المئة : (حروف الحلق سبعة : الهمزة والهاء والحاء والخاء والعين والغين والالف) .

وعقب الاستاذ السامرائي عليه فقال . (اقول : كيف تكون الف المد صوتاً من اصوات الحلق ؟ إن الف المد من الاصوات الصائتة . وهي الفتحة الطويلة ، نظير الكسرة الطويلة التي نرسم ياء ، ونظير الضمة الطويلة التي نرسم واواً) .

اقول : إن الالف عند سيبويه من اصوات اقصى الحلق وهي والهاء والهمزة من مخرج واحد . وعلى هذا جرى النحاة من بعده . قال سيبويه ٤٠٥/٢ : (لحروف العربية ستة عشر مخرجاً . فللحلق منها ثلاثة . فأقصاها مخرجاً الهمزة والهاء والالف) .

وقال جان كانتينو في كتابه : دروس في علم اصوات العربية ٣١ : (ونظرية مخارج الحروف عند النحاة العرب نظرية احكموا ضبطها بعناية . فهم يقسمون مخارج الحروف الى ١٦ مخرجاً هي :

(١) اقصى الحلق : وهو مخرج الهمزة والهاء والالف .

(٢) وسط الحلق : وهو مخرج العين والحاء .

(٣) ادنى الحلق : وهو مخرج الغين والخاء .

وتسمى حروف هذه المجموعات الثلاث حروفا حلقية) .

وذهب علماء التجويد الى مثل هذا . قال مكي بن ابي طالب في كتابه : الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة ١٢٤ : (الالف مخرجها من مخرج الهمزة والهاء . من اول الحلق) .

وقال ابن الجزري في كتابه : التمهيد في علم التجويد ١٤٩ : (الالف تقدم الكلام على انها تخرج من مخرج الهمزة والهاء من اول الحلق) .

وهل يفهم من قول الاستاذ السامرائي ان الالف لا مخرج لها ولا حيّز لها ؟ او تراه اراد ان يفهمنا ان الالف هي الفتحة الطويلة ؛ والياء هي الكسرة الطويلة ؛ والواو هي الضمة الطويلة . ولكننا نؤكد للدكتور ان هذه المسالة لم تعد جديدة وانه لم يات بجديد في هذا الامر .

(٣٢) ص١٢٣ أيضاً : قال الانباري في المسالة الثامنة والستين بعد المئة : (هات : اصله: آت ؛ من آتى يؤاتي ؛ فقلبت الهمزة هاء) .

وعقّب الاستاذ السامرائي عليه بقوله : (اقول : لقد فصل المحقق في النظر الى الصواب في إثباته (يؤاتي) : والصواب : يؤتي . وهو المضارع لـ (آتى) . ولا يوجد يؤاتي) .

اقول : وهنا ايضاً مد الاستاذ يده الى جيبه ليخرج الجواب ؛ وهنا ايضاً فاته الصواب ، فالمحقق لم يفصل في النظر الى الصواب ، لأنه رآها في الأصل (يؤتي) فقال في الحاشية رقم (٦) من ص ٧٢ : (وفي الاصل : يؤتي) . وإنما عدل المحقق عنه لأنه رأى ان الصواب ما اثبته مستنداً في ذلك الى ما جاء في شرح المفصل لابن يعيش ٣٠/٤ ، وما جاء في لسان العرب (اتى وهنا) .

قال ابن يعيش : (قال بعضهم : هو من آتى يؤاتي ، والهاء فيه بدل من الهمزة ؛ ويعزى هذا القول الى الخليل ؛ واستدل على ذلك بتصريفه نحو قوله :

لله ما يعطي وما يهاتي

من المهاتاة) .

اي من المفاعلة ؛ لا من (الإفعال) كما وهم الاستاذ السامرائي .

وقال ابن منظور في اللسان (اتي) : (آتى يؤاتي) .

وقال ايضاً في مادة (هتا) : (هاتى : اعطى ، وتصريفه كتصريف عاطى ؛ قال :

لله ما يعطي وما يهاتي

وقال بعضهم : الهاء في هاتي بدل من الهمزة في آتى . والمهاتاة : مفاعلة من قولك : هات . يقال : هاتى يهاتي مهاتاة ، الهاء فيها اصلية ، ويقال : بل الهاء مبدلة من الالف المقطوعة في آتى يؤاتي ؛ لكن العرب قد اماتت كل شيء من فعلها غير الأمر بهات) .

اترى الدكتور السامرائي ، بعد هذا ، لا يزال مصراً على زعمه : (ولا يوجد يؤاتي) !!!

وبعد فقد داب الاستاذ السامرائي على التنفير في بطون الكتب المنشورة قديماً وحديثاً وتسجيل ملاحظاته عليها . ولما لهذا العمل من فوائد جليلة فقد ارتاينا ان نحذو حذوه فنبدأ بالكتب التي نشرها اولا وفي مقدمتها : حاشية ابن بري على المعرب ، وديوان ابي فراس الحمداني ونزهة الالباء وشعر الاحوص . ومن الله استمد العون والتوفيق .

مصادر البحث ومراجعه

— المصحف الشريف .

— اسرار العربية : الانباري ، ابو البركات عبدالرحمن بن محمد ؛ ت ٥٧٧هـ ؛ تح محمد بهجة البيطار ؛ دمشق ١٩٥٧ .

— الأمثال : أبو عبيد ، القاسم بن سلام ؛ ت ٢٢٤هـ ؛ تح د . عبدالمجيد قطامش ، منشورات جامعة ام القرى بمكة المكرمة ؛ بيروت ١٩٨٠ .

— الايضاح في علل النحو : الزجاجي ؛ ابو القاسم عبدالرحمن بن اسحاق ؛ ت ٣٤٠هـ ؛ تح مازن المبارك ؛ مصر ١٩٥٩ .

— التطور النحوي للغة العربية : برجستراسر ، ت ١٩٢٣ ؛ نشره د . رمضان عبدالتواب ؛ نشر الخانجي بالقاهرة والرفاعي بالرياض ١٩٨٢ .

— تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) : القرطبي ؛ محمد بن احمد ؛ ت ٦٧١هـ . القاهرة ١٩٦٧ .

— التمهيد في علم التجويد : ابن الجزري . محمد بن محمد ؛ ت ٨٣٣هـ ؛ تح د . علي حسين البواب ، الرياض ١٩٨٥ .

— جمهرة الأمثال : ابو هلال العسكري . الحسن بن عبدالله ؛ ت بعد ٣٩٥هـ ؛ تح ابي الفضل وقطامش ، مصر ١٩٦٤ .

— حاشية ابن بري على كتاب المعرب : ابن بري ، أبو محمد عبدالله . ت ٥٨٢هـ ؛ نشر د . ابراهيم السامرائي ، بيروت ١٩٨٥ .

— دروس في علم اصوات العربية : جان كانتينو . ترجمة صالح القرمادي ؛ تونس ١٩٦٦ .

— الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة : مكي بن ابي طالب القيسي ، ت ٤٣٧هـ ، تح د . احمد حسن فرحات ، دمشق ١٣٩٣هـ .

— الزاهر في معاني كلمات الناس : ابن الأنباري ؛ ابو بكر محمد بن القاسم ، ت ٣٢٨هـ ؛ تح د . حاتم صالح الضامن ؛ بيروت ١٩٧٩ .

— شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات : ابن الأنباري ، تح عبدالسلام هارون ، دار المعارف بمصر ١٩٦٣ .

— شرح الكافية الشافية : ابن مالك . جمال الدين محمد بن عبدالله ، ت ٦٧٢هـ ؛ تح د . عبدالمنعم أحمد هريدي . منشورات جامعة أم القرى بمكة المكرمة ؛ دار المامون للتراث ، دمشق ١٩٨٢ .

— شرح المفصل : ابن يعيش ؛ يعيش بن علي . ت ٦٣٤هـ ؛ الطباعة المنيرية بمصر .

— شعر المكوك (علي بن جبلة) : احمد نصيف الجنابي ، النجف ١٩٧١ .

— الشعر والشعراء : ابن قتيبة ؛ عبدالله بن مسلم ، ت ٢٧٦هـ ، تح احمد محمد شاكر ؛ دار المعارف بمصر ١٩٦٦ .

— فائت الفصيح : ابو عمر الزاهد ، محمد بن عبدالواحد ، ت ٣٤٥هـ . تح د . عبدالعزيز مطر ، مط جامعة عين شمس ١٩٧٦ .

— الفتح على ابي الفتح : ابن فورجة ؛ محمد ابن حمد ، ت نحو ٤٥٥هـ ، تح عبدالكريم الدجيلي ؛ بغداد ١٩٧٤ .

— فصل المقال في شرح كتاب الأمثال : البكري ، أبو عبيد عبدالله بن عبدالعزيز ؛ ت ٤٨٧هـ ؛ تح د . احسان عباس وعبدالمجيد عابدين ، بيروت ١٩٧١ .

— الكتاب : سيبويه ؛ ابو بشر عمرو بن عثمان ، ت ١٨٠هـ ، بولاق ١٣١٦–١٧ .

— لسان العرب : ابن منظور ؛ محمد بن مكرم . ت ٧١١هـ ؛ بيروت ١٩٦٨ .

— المتشابه : الثعالبي ؛ عبدالملك بن محمد ؛ ت ٤٢٩هـ ، تح د . ابراهيم السامرائي ؛ بغداد ١٩٧٦ .

— مدرسة الكوفة : د . مهدي المخزومي ؛ البابي الحلبي بمصر ١٩٥٨ .

— المصاحف : ابو بكر عبدالله بن ابي داود السجستاني ، ت ٣١٦هـ ؛ نشره د . ارثر جفري ، مط الرحمانية بمصر ١٩٣٦ .

— المقنع في معرفة مرسوم مصاحف اهل الأمصار : ابو عمرو الداني ، عثمان بن سعيد ، ت ٤٤٤هـ ، تح محمد أحمد دهمان ، مط الترقي بدمشق ١٩٤٠ .

— منثور الفوائد : الأنباري ، تح د . حاتم صالح الضامن ، بيروت ١٩٨٣ .

— همع الهوامع : السيوطي ؛ جلال الدين عبدالرحمن بن ابي بكر ، ت ٩١١هـ ؛ تح د . عبدالعال سالم مكرم ، الكويت ٩٧٥ – ٨٠ .

— الوساطة بين المتنبي وخصومه : القاضي الجرجاني ؛ علي بن عبدالعزيز ؛ ت ٣٩٢هـ ؛ تح ابي الفضل والبجاوي ؛ البابي الحلبي بمصر ١٩٦٦ .